منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري

ما مصير اتفاقيات الحدود بعد حرب السعودية على اليمن!

منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري

ما مصير اتفاقيات الحدود بعد حرب السعودية على اليمن!

ورقة مقدمة من منتدى مجال

فبراير 2022م

مقدمة:

مرّت الحدود السياسيّة التي تشكّل فواصل معينة بين أقاليم الدول المتجاورة بعدة مراحل سبقت نشوء الدولة بمفهومها الحديث، وكان لنشأة الدولة الحديثة وتداخل العلاقات بين الدول وسهولة الاتصال فيما بينها من ناحية أخرى أثر في اهتمام الدول بضرورة التوصّل إلى تحديد دقيق وكامل للحيّز المكاني الذي يحقّ لكلّ منها أن تمارس سيادتها عليه.

لذلك تعتبر قضايا الحدود من المشاكل بالغة الحساسية، وقد صاحبها خلافات ونزاعات عدة في منطقة الشرق الأوسط عموماً وشبه الجزيرة العربية خاصة، وكان أشدها حضوراً هو النزاع السعودي ـ اليمني؛ نظراً للصراع على المصالح أو بالأحرى المطامع، المستندة إلى ما يسمى بالسيطرة والنفوذ على منطقة تعدّ من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، سيَّما وأن الأطماع السعودية في السيطرة على اليمن ولو من خلال التحكم بسلطته السياسية، وهو ما تجلى منذُ مطلع سبعينيات القرن الماضي.

النزاع الحدودي بين البلدين الجارين (اليمن، السعودية) كان له الأثر الأكبر في عدم نشوء علاقات حقيقية قائمة على الاحترام المتبادل وحسن الجوار، حيث نجد أن البلدين الكبيرين في شبه الجزيرة العربية، لم تحكمهما علاقات متبادلة بالمفهوم المتعارف عليه دولياً والقائم على المصالح المتبادلة بين الدول، بل كانت عملية تدخل صريح في الشأن اليمني ومجريات أحداثه من الجانب السعودي منذُ نشأت الدولة السعودية نفسها.

«فالسعودية لم تكن يوما حليفاً للحكومة اليمنية، بل مع مراكز قوى معينة على حساب السيادة وشرعية المؤسسات، بدفع الأموال لمساعدة القبائل على إبقاء أكبر قدر ممكن من الاستقلالية، تستطيع السعودية أن تؤمن المصالح التي تريد في اليمن وتؤثر على القرار السياسي في الجمهورية الضعيفة ومساعدة المشايخ على إنشاء شبكات محسوبية

واسعة خاصة بهم بعيدا عن تأثير الحكومة لعرقلة أي جهد منها لكسب ولاء قبائل أخرى»[1].

وقد قاد ذلك الأسلوب الذي فرضته السعودية على جارها الجنوبي -على اعتبار أنه لا يعدو سوى حديقة خلفية لها- إلى التحكم في المشهد السياسي، وفرملت طموحات اليمنيين نحو بناء دولة قوية تتماشى مع الحضور التاريخي لبلدهم، غير أن هذا المشهد ما كان له أن يستمر في ظل متغيرات جديدة أفرزتها أحداث كثيرة بدأت منذ العام 2000، وبلغت ضراوتها مع انطلاق أحداث الربيع العربي وما تلاها من متغيرات قادت إلى خروج اليمن من عباءة ما اصطلح عليه -دوماً- بالشقيقة الكبرى بوصول جماعة أنصار الله «الحوثيين» إلى صنعاء.

هذا الواقع اليمني الجديد، رفضته السعودية رغم إعلان ترحيبها بما توصل إليه اليمنيون عشية الـ 21 سبتمبر 2014 عبر اتفاق السلم والشراكة، إلا أنها سعت لتغييره، وهو ما قاد في النهاية إلى شنّها حرباً على الشعب اليمني، والتي كانت استمراراً لسلسلة حروب طويلة بدأتها منذ عشرينيات القرن الماضي. إلا أن هذه الحرب تعد الأكثر ضراوةً في تاريخ الحروب المعاصرة، وهي إلى جانب مساوئها لا تزال مستمرة منذ سبع سنوات ولا يوجد أي أمل في توقفها، وبالتالي فإن استمرار النزاع السعودي- اليمني سيظل محور اختلاف يؤثّر على العلاقات بين البلدين.

وحدة الموقع وتقاطع المصالح:

يشكل اليمن والسعودية معظم مساحة شبه الجزيرة العربية، بمساحة تزيد على 2 مليون كم مربع، وتشرف على ثلاثة بحار رئيسية، ويقطنها أكثر من 60 مليون نسمة، بالإضافة إلى حوالي خمسة ملايين مقيم يشتغلون في السعودية جراء الطفرة النفطية فيها وما أحدثته من نهضة عمرانية شاملة.

تقع الجمهورية اليمنية، جنوب غرب شبه الجزيرة العربية في غربي آسيا، وتبلغ مساحتها حوالي (555) ألف كيلو مترٍ مربع. يحدّها من الشّمال المملكة العربيّة السّعوديّة التي لها مع اليمن شريطٌ حدوديٌّ بطول 1458 كيلو متراً، ومن الشرق عمان بحدود تبلغ 288 كيلو متراً، لها ساحلٌ جنوبيٌّ على بحر العرب وساحلٌ

غربيٌّ على البحر الأحمر، ولدى اليمن أكثر من 200 جزيرةٍ في البحر الأحمر وبحر العرب، أكبرها جزيرتيَ سقطرى وحنيش، ويقع مضيق باب المندب ما بين البحر الأحمر وخليج عدن.

يعتبر هذا المضيق، واحداً من أكثر الممرات المائيّة أهمية في العالم؛ لأنّ السيطرة عليه تعني السّيطرة على حركة السّفن الخارجة والدّاخلة إلى مياه البحر الأحمر؛ كونه منفذاً مهماً يربط غرب وشرق آسيا بقارة أفريقيا، ومن ثمّ إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسّط.

واليمن بقوته الصاعدة شريك مقبل في أمن الطاقة والملاحة الدولية، وباب المندب أحد أهم المضائق العالمية، الذي يزيد أهمية عن «مضيق هرمز» و«مضيق جبل طارق»، فهو وحده يربط أربعة بحار ومحيطات، هي «البحر الأحمر» و«المحيط الهندي» و«الخليج العربي» و«البحر الأبيض المتوسط».

هذا الموقع الجغرافي المهم جعل السعودية تطمع بشكل دائم بالسيطرة عليه، فعندما أسس الملك عبد العزيز الدولة السعودية الثالثة وبدأ في السيطرة على مملكة الحجاز الهاشمية، اتجه نحو إقليم عسير، وكان ذلك مثار للاحتكاك والصدام مع «المملكة اليمنية المتوكلية» التي أسسها الإمام «يحيى حميد الدين» بعد انسحاب الأتراك من شمال اليمن عام 1918م، وهذا الاحتكاك الأول كان قد تمثّل حول الأحقية بالإرث على ما كان تحت سيطرة الدولة الإدريسية في عسير. وقد تزامنت محاولة بسط نفوذ الإمام يحيى على أراضي شمال اليمن عقب انسحاب الأتراك الأخير منه؛ مع الحروب التوسعية لدولة «عبد العزيز بن سعود» التي أسسها في «نجد» مطلع القرن العشرين.

تلك كانت المقدمة فقط، فالدولة الإدريسية التي أسسها «محمد علي الإدريسي» عام 1906م، في «عسير» و «جيزان» على أراضٍ تتبع اليمن تاريخياً؛ كانت بمثابة متصرفية عثمانية تتبع اليمن قبل انسحاب الأتراك من الجزيرة العربية.

وقد عقدت هذه الدولة الطارئة العديد من التحالفات وخاصة مع «بريطانيا» التي سلمتها مدن الساحل الغربي لليمن التي احتلتها أثناء الحرب العالمية الأولى، فعرضت على الإمام يحيى الاعتراف بسلطة أميرها «الحسن الإدريسي» على «جيزان» و«عسير» تحت سيادة الإمام. لكن الأخير رفض العرض وواصل حربه

ضد الإدريسي بعد استعادة الساحل، دون أن يتنبه لإمكانية استغلال ابن سعود لتلك الفرصة، وفعلاً، قام الإدريسي بعقد معاهدة وصاية معه (1926). وكان ذلك تكتيكاً ناجحاً من قِبل ابن سعود، حيث ألغى حكم الإدريسي نهائيا في 1932، وسيطر على أراضي دولته كجزء من مملكته الوليدة.

لم تتوقف مفاوضات الإمام مع ابن سعود، الذي أصبح ملكاً لدولة اسمها السعودية، وواصل زحفه نحو الأراضي اليمنية متجها نحو نجران، حيث كان الأئمة قد انشغلوا بالحروب مع الأتراك وتركوا السيطرة عليها لـ «قبائل يام» الإسماعيلية، واقترح ابن سعود اعتبار نجران أرضًا محايدة، دون توضيح لطبيعة الحياد، لمعرفته برفض الإمام للفكرة، ولكن كسباً للوقت، حتى تقوم بريطانيا حليفه الأساسي والتي تحتل جنوب اليمن بمهمة جليلة لصالحه.

وهو ما تم من خلال ضرب حاميات الجيش الإمامي والمدن اليمنية في قعطبة وتعز، والتوغل نحو أراضي الشمال من الجنوب المحتل عبر الجبال، وضرب الأسطول البريطاني للحديدة والمخا؛ في مقابل مساعدتها لجيش عبد العزيز الذي بدأ عملية الزحف بقيادة ابنه «فيصل» نحو احتلال الساحل اليمني، حيث استطاع الوصول إلى الحديدة؛ نتيجة الدعم البريطاني وضعف إمكانيات الجيش اليمني، الذي استطاع المقاومة والتقدم في الجبهة الأخرى بعد تحرك ولي العهد «أحمد» نحو عسير ونجران، والتي حقق فيها بعض المكاسب وألحق هزيمة بالجيش السعودي وطرده من المناطق التي احتلها.

ونتيجة للخسائر التي مني بها الجانب اليمني في الساحل، والدعوات العربية والإسلامية لوقف الحرب بين المملكتين، وجد الإمام يحيى نفسه مضطراً لدخول المفاوضات -التي تمت بوساطة المجلس الإسلامي الأعلى- مع ابن سعود، وقد أسفرت عن توقيع «معاهدة الطائف» في الـ 19 من أيّار مايو 1934م. وقد تضمنت هذه المعاهدة أكثر من عشرين مادة، كان في مقدمتها إنهاء حالة الحرب بين البلدين والاعتراف المتبادل باستقلالهما، وإقامة علاقات أخوية بين البلدين الجارين، وتعيين الحدود بينهما.

غير أن أهم موادها المتعلق بسلطة سعودية على المقاطعات المتنازع عليها لمدة 20 عاماً قابلة للتجديد كل 20عام أخرى، ما لم يعرب أحد الطرفين أو كلاهما

عن رغبته في تعديلها، كما أنها منحت مواطني كل بلد الحق في العيش والعمل في البلد الآخر. وتضمنت المادة الثامنة التزام الطرفين بالامتناع عن الرجوع للقوة لحل المشكلات بينهما سواء كان سببها هذه المعاهدة أو تفسير بعض موادها، وفي حالة عدم التوفيق يلجأ الطرفان إلى التحكيم التي وضحت شروطه ملحق المعاهدة.

وقد أعقب توقيع هذه المعاهدة 30 عامًا من السلام، الأمر الذي سمح بإقامة هامش م ن الروابط السياسية والاقتصادية ويسّر هجرة الآلاف من العمالة اليمنية إلى السعودية، واستمرت علاقة الطرفين بعدها هادئة، ولم يكن اليمن قادراً على تغيير معطيات اتفاقية الطائف؛ نتيجة الصراعات الداخلية، لتتحول الرياض بعدها إلى المدافع الأول عن نظام الأئمة عند قيام الضباط الأحرار بإعلان الثورة ضدهم في (سبتمبر1962)، ويفتح فصل جديد في تاريخ علاقة البلدين.

مسار العلاقات بعد ثورة 26 سبتمبر:

كانت معاهدة الطائف قد فتحت فصلاً جديداً من العلاقة بين البلدين الجارين، غير أن السعودية ذهبت في علاقتها مع اليمن على أساس المحافظة على مكاسب هذه المعاهدة وتأكيد تفوقها الدائم عليه كبلد وشعب، دون النظر إلى المتغيرات السياسية، وهو ما كان حصوله وارداً بقيام ثورة الـ 26 من سبتمبر 1962م.

وقد مثل إعلان نجاح الثورة اليمنية، صدمة قوية للرياض اندفعت بعده بقوة للوقوف ضد هذه الثورة، حيث نظرت السعودية لها كخطر يهدد استقرار مصالحها في هذا البلد، وعملت على محاربتها بمختلف الوسائل السياسية والعسكرية، وزادت الهواجس لدى حكام الرياض عقب تدخل الجيش المصري لدعم الثورة اليمنية، الأمر الذي حول اليمن إلى ساحة حرب بالوكالة بين مصر والسعودية استمرت ثمان سنوات.

بعد انسحاب الجيش المصري من اليمن عقب «نكسة حزيران 1967م»، وانقسام الصف الجمهوري، أدرك حكام الرياض استحالة عودة الملكيين إلى السلطة، فعملوا على اختراق الصف الجمهوري بالتركيز على القوى التي لا تؤمن بالجمهورية

كقيمة، وتكتفي بالمشاركة بالحكم، وتلك المتضررة من تدخل المصريين وطريقة إدارتهم للملف اليمني.

أسفرت تلك المحاولات السعودية عن تشكيل ما عرف حينها بالقوة الثالثة، وقد كانت ضربة موجعة للسلطة الجديدة ولمصر معاً، قادت في النهاية إلى مصالحة يمنية بعودة الملكيين للمشاركة في الحكم مع الجمهوريين واستبعاد أسرة حميد الدين. وقد اعترفت السعودية بالنظام الجمهوري بعد أن نجحت في إفراغ النظام الجمهوري من محتواه، وضمنت عدم تهديد مصالحها في اليمن وفي مقدمتها استمرار «معاهدة الطائف» وما ضمنته لها من مكاسب نتيجة الحرب التي فرضتها على اليمن 1934.

لم يختلف الموقف السعودي مع الجنوب عنه في الشمال، فقد وقفت إلى جانب السلاطين المرتبطين ببريطانيا ضد ثورة 14 أكتوبر 1963، لكن نجاح الثورة وخروج المستعمر الإنجليزي في الـ 30 من نوفمبر 1967م ووصول «الجبهة القومية» إلى الحكم؛ دفع بالسعودية إلى سرعة ترتيب أوراقها في الشمال، سيما مع خروج الجيش المصري وفشل حصار السبعين، الأمر الذي عجل بعملية المصالحة اليمنية برعايتها وبنتيجة لا غالب أو مغلوب. كانت السعودية قد أقدمت عام 1969م على احتلال مدينتي الشرورة والوديعة التابعة لحضرموت بتواطؤ مع بريطانيا والقوى الغربية، مستغلة ظروف الدولة الوليدة في الجنوب.

موقف السعودية من الوحدة اليمنية:

بعد سيطرت السعودية على القرار السياسي في الشمال، اتخذت سياسة عدائية تجاه الجنوب الذي ارتبط بالمعسكر الاشتراكي الشرقي، وبدأت تعمل على الدفع بالشطرين نحو الحرب فيما بينها؛ لمنع أي تقارب نحو إعادة الوحدة اليمنية.

لقد أرادت السعودية من خلال تلك السياسة تجاه اليمن ضمان تفوقها واستمرار سيطرتها على أراضيه التي كسبتها في صراعها معه منذ 1934م، وفقا لـ «غريغوري غوس» أستاذ العلوم السياسية بجامعة «فرمونت» الأمريكية، فإن السعودية لها هدفان رئيسيان في اليمن تتمثلان في:

- منع أي شكل من أشكال الوحدة اليمنية؛ لأنها قد تكون دافعاً لنقض المعاهدة التي تمت عام 1934، وقد أثرت السعودية على قرارات الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي) بشأن الوحدة من سبعينيات القرن العشرين.
- تحاول السعودية منع أي قوة أجنبية من بناء قواعد تأثير لها في اليمن؛ لأن من شأن ذلك أن يؤثر على الأحداث في اليمن وشبه الجزيرة العربية ككل، وتفضل لو كانت كل الأنظمة في شبه الجزيرة مَلَكِية، وأن تكون علاقتها باليمن كعلاقتها بالإمارات الصغيرة على الخليج العربي[2].

ومن خلال تتبع الموقف السعودي من إعادة الوحدة اليمنية، منذ استقلال الجنوب والمصالحة في الشمال، نجد أن السعودية سعت لمنع أي تقارب بين الشطرين نحو إعادة تحقيق الوحدة اليمنية التي كانت من أبرز أهداف ثورتي «سبتمبر وأكتوبر»، وتمثل مطلباً شعبياً لكل اليمنيين على حدٍ سواء، بل عملت على دق إسفين العداء بين النظاميين الحاكمين في صنعاء وعدن، وذلك بما يحقق بقاء سيطرتها على الأراضي اليمنية في الشمال والجنوب، وبما يضمن عدم وحدة اليمن وتحوله إلى كيان قوي يطالب بأراضيه، سيما التي حددتها «اتفاقية الطائف» بعشرين عامًا.

وبما أن السعودية رسمت سياستها تجاه اليمن وعلاقاتها معه بقضية المحافظة على تلك الحدود، فقد أشعلت حربين بين الشطرين، الأولى عام 1972، لكن تلك الحروب انتهت دون رغبتها، فالأولى دفعت نظامي الحكم بصنعاء وعدن إلى التوقيع على اتفاقية القاهرة لإعادة الوحدة اليمنية، أما الثانية فكانت في 1978، وقد عززت اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس، عبر لقاء زعيمي الشطرين في الكويت والتأكيد على سرعة تحقيق الوحدة اليمنية.

ونتيجة لدوره في اتفاقية القاهرة أجبرت السعودية نظام صنعاء على إزاحة «محسن العيني» رئيس الحكومة وأبرز مهندسي الاتفاقية، وفرضت تعيين «عبد الله الحجري» المقرب منها رئيسا للحكومة، وقد قاد الأخير عملية تنفيذ السياسات السعودية، وكان أشدها تأييده تثبيت خط حدود عام 1934، واعتباره «معاهدة الطائف» نهائية دون تفويض ولا استشارة، الأمر الذي أجبر الرئيس «الإرياني» على إزاحته من رئاسة الحكومة نتيجة المعارضة الشعبية.

علاقة السعودية بالرئيس الحمدي:

رحبت السعودية بوصول «إبراهيم الحمدي» إلى الحكم واعتقدت أنها تستطيع تسييره، وقد أكد الحمدي لها ذلك من خلال بعض الخطوات التي أقدم عليها. فسمح للرياض بإرسال فريق عسكري سعودي ــ أمريكي لجرد كل مخازن السلاح في اليمن، بناء على وعد بدعمه بالسلاح (لم يتمّ)، كما وافق على رفض عرض بغداد بإنشاء مصفاة نفط كبيرة على البحر الأحمر، على أن تقوم الرياض بتمويل وتنفيذ المشروع (لم يتمّ أيضاً)[3].

عقب ذلك بدأ الحمدي بالتوجه إلى الجماهير، ونفذ إصلاحات قوية بالاعتماد عليهم، بعد عام من التماهي مع الرياض ومحاولة كسب ودها، وبدأ بتقليم أظافرها من خلال إزاحة المشايخ من المشهد السياسي، وبناء مشاريع تنموية بمبادرات شعبية، وسعى لبناء جيش وطني بعيدا عن هيمنة مشايخ القبائل، وإضافة لاهتماماته الداخلية، بدأ الحمدي تنفيذ سياسته الخارجية المستقلة بعيداً عن الوصاية السعودية على بلاده وسيطرت اليمن على مياهه الإقليمية، وقد كانت الرياض قلقة من السياسات الداخلية والخارجية التي اتبعها الرئيس الحمدي، فعملت على تدبير محاولة لاغتياله، وهو ما تم في 11 أكتوبر 1977م.

وعن الدوافع السعودية لاغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي، يجمع الكثير من الكتاب والمحللين أن الخطوات التي أقدم عليها الحمدي كانت سبباً في اغتياله.

وقد كان الدافع الرئيس للسعودية من اغتياله يتمثل في إجهاض مشروع الوحدة اليمنية في مهده. بالإضافة إلى أسباب ودوافع أخرى تتمثل في سعي الحمدي للنهوض باليمن، والاستقلال بالبلاد عن الهيمنة والوصاية السعودية، ورفض ترسيم الحدود معها، واستمراره في الكثير من الإصلاحات، وقد كانت الرياض قلقة من كل ذلك، خاصة سعيه لتحقيق الوحدة اليمنية، وفقا لشهادة نائب رئيس البعثة الأمريكية باليمن عام 1978م التي أدلى بها في فيلم «الغداء الأخير».

ووفقا للوثائق والشهادات التي استند إليها معدو هذا الفيلم الذي أنتجته قناة «الجزيرة» عن هذه الجريمة، كان الدور السعودي يتمثل في أن عملية الاغتيال تمت بحضور الملحق العسكري في سفارتها بصنعاء «صالح الهديان» الذي يعد المشرف الرئيس على الجريمة.

السياسة السعودية عقب اغتيال الحمدي:

عقب اغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي تولى السلطة المقدم «أحمد الغشمي» المعروف بقربه من الرياض، لكنه لم يستمر طويلا فقتل هو الأخر في 24 يونيو 1978، حيث وصل إلى السلطة «علي عبد الله صالح» نائب قائد الجيش ورئيس الأركان بدعم سعودي، وقد فهم صالح الرسالة من خلال دعم السعودية لوصوله إلى السلطة وأدرك حجم التدخل السعودي في بلده، رغم محاولته خلق حالة من المواءمة بين مصالح بلده والنفوذ السعودي الكبير فيه، وقد ذكر الشيخ عبد الله الأحمر -أبرز حلفاء السعودية باليمن- طبيعة الدور السعودي في اختيار صالح لمنصب الرئيس[4].

ظل «صالح» طيلة فترته الطويلة، يتماهى مع المطالب السعودية، فغازلها في ملف الحدود مقابل السماح له بالذهاب للوحدة، كما تراجع عن عمليات التنقيب عن النفط في بعض المناطق بالجوف؛ حتى لا يثير غضبها في ذلك.

كانت صنعاء تحتاج للدعم السعودي، وتعتمد عليه لتمويل جزء كبير من رواتب موظفيها، وكان ملف اليمن بيد الأمير سلطان (وزير الدفاع) واللجنة الخاصة التي تتولى إدارة شبكة الرياض في اليمن التي تضمهم الكشوفات المالية للجنة السعودية وبعلم وموافقة السلطات اليمنية[5].

لذلك كان استخراج النفط في منطقة «صافر» منتصف الثمانينيات، والمشاركة بتحقيق الوحدة اليمنية، من قبل صالح بعد عرضه المتكرر للسعودية أن تحقيق الوحدة اليمنية مفتاح لترسيم حدودها مع اليمن، هو الاختراق الوحيد له بوجه الرياض خلال فترة حكمه الطويل.

غير أن اندلاع حرب «الخليج الثانية» واجتياح صدام للكويت واتخاذ اليمن موقف مغاير في مجلس الأمن ضد التدخل العسكري الدولي لإخراجه من الكويت، مثل نقطة فاصلة جديدة في تاريخ علاقة البلدين وخاصة الموقف السعودي من الوحدة اليمنية وترسيم الحدود بين البلدين. حيث اتخذت السعودية جملة من الإجراءات القاسية للضغط على حكومة الوحدة. فطردت قرابة مليون مغترب يمني من المملكة، وقطعت دعم الموازنة وكل أشكال الدعم الخليجي والغربي، ليمر اليمن بظروف شديدة الصعوبة اقتصادياً.

وعلى الرغم من ذلك، بدأ اليمن بالتفاوض لترسيم حدوده الشرقية مع عُمان، وهو ما تم التوقيع عليه في صنعاء، رغم محاولات السعودية التأثير على سير المفاوضات اليمنية العمانية، من خلال ادعائها بتبعية أراضٍ في المثلث الحدودي لها، وهي في الحدود الدنيا في حكم المتنازع عليها، وقد أوحت بذلك إلى شركات التنقيب عن النفط لتحول بين اليمنيين واكتشاف ثرواتهم؛ لضمان بقاء الوضع الاقتصادي البائس لبلدهم أكثر، لأن هذا سيدفعهم للتمسك بتلك الأراضي التي سيطرت عليها في المراحل السابقة عند بحث مسألة ترسيم الحدود، سيما مع وجود دعوات فرنسية وأمريكية لإنهاء المشكلة الحدودية بين البلدين.

تحقيق الوحدة اليمنية:

تسارعت الأحداث نهاية ثمانينيات القرن الماضي، من خلال سقوط جدار برلين وانهيار المنظومة الاشتراكية، وبروز نظام القطبية الأحادية، حيث استغل صالح تلك الأحداث وذهب لزيارة عدن في 30 نوفمبر 1989م؛ لاستكمال مشروع الوحدة الذي بدأ مطلع السبعينيات. وقد اتفق مع الطرف الجنوبي بقيادي «علي سالم البيض» على إعادة الوحدة بين الشطرين وإعلانها في العام القادم، كما تضمن الاتفاق إحالة مشروع دستور الوحدة إلى المجلسين التشريعيين في صنعاء وعدن قبل إعلان الوحدة اليمنية.

وكما هو معلوم، فقد حاولت السعودية عرقلة مسيرة الوحدة اليمنية بين الشطرين منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، فقد استمرت في تلك الخطوات، وكان آخرها ما قبل الإعلان عن تحقيق الوحدة عام 1990م، حيث أرسلت السعودية وزيري المالية والخارجية إلى عدن، لإقناع حكام عدن بالتراجع عن الوحدة مقابل وعود بتقديم دعم مالي لدولتهم التي كانت منهكة اقتصاديا؛ بسبب انقطاع دعم الاتحاد السوفياتي لها، وكان أحد الأسباب الرئيسية لهرولتهم نحو الوحدة بعد سنوات من العرقلة بسبب الخلافات بين قيادات الشطرين على شكل الدولة الجديدة[6].

لكن تتابع الأحداث في المنطقة والإقليم وانهيار المنظومة الاشتراكية وحصول

«صالح» على الموافقة الدولية، فضلاً عن التوجه الشعبي نحو الوحدة، قد عجل بإعلان الوحدة اليمنية عن الموعد المحدد وهو ما تم فعلاً في 22 مايو 1990م.

لقد كان الموقف السعودي من الوحدة اليمنية هو استمرار لسياسة المملكة تجاه اليمن منذ قيام الدولة السعودية، كوحدة سياسية في شبه الجزيرة العربية، وزاد هذا الهاجس السعودي في قيام اليمن الموحد كوحدة جغرافية كبيرة وكتلة بشرية هائلة، حيث وجدت السعودية أن وحدة اليمن مهدد لدورها المهيمن في منظومة شبه الجزيرة العربية، وترى في وجود النظام الجمهوري والتعددية الشكلية في اليمن خطراً يهدد جبهتها الداخلية التي تحرص على إبقائها بمعزل عن كل ما يجري في محيطها الإقليمي والدولي.

لذلك استمرت في محاولاتها عرقلة إعادة تحقيق الوحدة اليمنية عبر أدواتها في الداخل اليمني من مشايخ القبيلة والدين السياسي، فاستدعت الشيخ «عبد المجيد الزنداني» إلى السعودية، ومن «جدة» ظل الشيخ يكرر خطاباته النارية ضد الوحدة مع النظام الماركسي الذي اعتبره بـ«الكافر»، معتبراً التوجه نحو الوحدة خروجًا عن الدين والعادات والتقاليد اليمنية التي يمكن أن تتأثر جراء الوحدة مع النظام الماركسي في عدن.

كما عملت السعودية عبر أدواتها في الوقوف ضد الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية عام 1991، وبدأ مشايخ «حزب الإصلاح» و«السلفية» بتحريض الناس عبر المنابر والأشرطة والندوات بضرورة تعديل الدستور، أو مقاطعة الاستفتاء عليه، أو التصويت بـ«لا» ضده؛ لأنه كما وصفوه كان دستوراً علمانياً والكثير من مواده مستمدة من الدساتير الغربية، وقد أخرج الإصلاح -حديث التأسيس- حينها مظاهرة في صنعاء تندد بالوحدة مع من أسموهم بالماركسيين في الجنوب تَقدّمها قادت الحزب وفي مقدمتهم الشيخ «عبدالله بن حسين الأحمر» والشيخ «عبدالمجيد الزنداني».

بعد قيام الوحدة وفشل السعودية وأدواتها في مقاطعة الاستفتاء على الدستور، بدأت من جديد بتحريض أدواتها من خريجي المعاهد العلمية، بإصدار فتوى تحرّض ضد قيادات «الحزب الاشتراكي اليمني» باعتبارهم «كفاراً» يؤمنون بالماركسية، ويحاولون نقل مبادئ الاشتراكية التي تتنافى مع الإسلام إلى صنعاء

بعد أن فعلت فعلها في عدن، فتم بموجب تلك الفتوى اغتيال العديد من قيادات الحزب الاشتراكي في صنعاء، وقادت البلاد إلى الحرب ومحاولة فك الارتباط والعودة لما قبل 22 مايو 1990.

استمرار الصراع عقب الوحدة:

ما إن تم تشكيل حكومة الوحدة بين الشريكين «المؤتمر الشعبي العام»، و«الحزب الاشتراكي اليمني» حتى ظهرت على السطح الخلافات السياسية بين شريكي الوحدة والحكم؛ قادت في النهاية إلى حرب صيف 94، وإعلان الانفصال من جانب قادة الحزب الاشتراكي. تلك الأزمة الداخلية التي عصفت باليمن، عرقلت بحث مسألة الحدود مع السعودية، بل فتحت باب الحرب معها عندما دعمت الرياض الحزب الاشتراكي بهدف العودة إلى ما قبل 1990، بعد أن حصل على دعم سعودي وخليجي واضح، باستثناء عُمان وقطر، لحسابات خاصة.

وقد اعتبر كثير من المحللين أن ذلك نتيجة موقف صنعاء في حرب «الخليج» إلا أن ذلك يمكن أن يُعد مبرراً لبقية الدول الخليجية، كالكويت المعنية بالأمر، أما السعودية فقد كان موقفها واضحا من الوحدة اليمنية منذ الخطوة الأولى لإعادتها في 1972 بالتوقيع على اتفاقية القاهرة، وصولاً إلى محاولات التأثير على قرار قيادة الحزب الاشتراكي في الجنوب قبل إعلان الوحدة وموقف حلفائها الرافض للوحدة والاستفتاء على دستورها في الشمال، مروراً بلقاءات طرابلس والكويت، فجاءت الأزمة السياسية بين فرقاء الوحدة لتمنح السعودية فرصة للقضاء على هذا المنجز اليمني.

ورغم أن «صالح» أفشل مخطط الانفصال نتيجة الدعم الشعبي، وأصبحت الرياض مرغمة على إعادة التواصل معه، غير أنه واصل سياسته استرضاءها واستعداده لحل مشكلة الحدود وفق رغبتها، وهو أمرٌ ظلت صنعاء ترفضه، بينما كانت الرياض لا ترى بديلاً عنه باعتبار أن سيطرتها على تلك الأراضي من إنجازات الملك المؤسس.

وفي سبيل زيادة الضغط استمرت المملكة في إشعال المناوشات على الحدود

مستغلة ظروف اليمن عقب حرب صيف 94، وكان آخرها مطلع العام 95، إلا أن وسَاطة قادَتْها «سوريا» عبر «عبد الحليم خدّام» نائب الرئيس و«فاروق الشرع» وزير الخارجية؛ نجحت في نزع فتيل حرب كادت أن تشتعل بين البلدين، وقادت -أخيراً- إلى توقيع مذكرة تفاهم لترسيم الحدود بين البلدين عقب رحلة طويلة استمرت لأكثر من 40 يوماً لوفد يمني كبير برئاسة الشيخ «عبد الله بن حسين الأحمر» للسعودية، وقد صرّح حينها الشيخ الأحمر أنه جاء للمملكة التي يمتلك فيها العديد من المنازل لحل مشكلة الحدود ولن يغادرها مالم يتوصل البلدان لحل هذه المشكلة، معتبراً العلاقة مع السعودية أهم من امتلاك الأرض.

ورغم استعداد «صالح» لحل مشكلة الحدود، غير أنه فشل في إقناع السعودية بوجود طرف ثالث، وادعت أنها تحبذ حل المشكلة الحدودية بشكل ثنائي، وهو رفض ضمني ومبطن؛ لمعرفتها بامتلاك كل عناصر الضغط على الجانب اليمني وأهمها النظام الحاكم في صنعاء نفسه، الذي فرضت وصايتها عليه منذ دفعت بعناصرها إلى السلطة، حيث ضمنت هذه المنظومة الحاكمة الوصاية السعودية على اليمن؛ مقابل استمرار بقاءها في السلطة. كما عجز «صالح» في طلب التحكيم الدولي لحل المشكلة الحدودية مع السعودية؛ في مقابل تعنتها وتمسكها بالحل وفق شروطها؛ رغم أن هذا حق يمتلكه اليمن وفق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بشأن فصل النزاعات الحدودية.

معاهدة جدة وانعكاساتها على مسار العلاقة:

مثل توقيع «معاهدة جدة» بين اليمن والسعودية في 12 يونيو2000، علامة فارقة في تاريخ العلاقات بين البلدين، فهي وإن كانت تبدو للبعض أنها قد أنهت ملفاً استمر حوالي ستة عقود، ورسمت الحدود النهائية بين البلدين، فإنها أكدت تفوق السعودية الدائم على اليمن، وعززت هيمنتها عليه، فضلا عن أنها لم تؤسس لعلاقة جديدة بين البلدين تقوم على الاحترام المتبادل والشراكة على أساس الأخوة والمصير وحسن الجوار- كما تنص المعاهدة في ديباجتها وموادها- عقب عقود من التسلط السعودي على اليمن ومصادرة قراره وانتهاك سيادته الوطنية.

حيث حصلت على موافقة يمنية تُنهي النزاع الحدودي بين البلدين وفق الرغبة السعودية، في الوقت الذي لا تزال الكثير من الدول المتنازعة معها بما فيها الدول الخليجية -وفي مقدمتها الكويت- ترفض ترسيم الحدود طالما بقية شهية السعودية قائمة على التوسع والتهام حدود الغير.

وإذا كانت معاهدة «الطائف» قد سوّت جزءاً من النزاع على الأرض، إلاّ أنها أبقت الصراع على الجزء الآخر من الحدود مفتوحاً، وإن كانت في ذات الوقت بمثابة انتصار حاسم من جانب واحد هو الطرف السعودي، فقد مثّلت هزيمة للجانب اليمني، قَبِلَها على مضض، ولم يعترف بها داخلياً، لأنها كانت مرفوضة في المفهوم الوطني والمزاج الشعبي عند اليمنيين.

ولذلك ظل كل حاكم لليمن منذ توقيع معاهدة «الطائف» في العام 1934، يرفض ويماطل عملية إنهاء مشكلة الحدود، طالما بقية السعودية تعتبر حدود الطائف نهائية، حتى جاء الرئيس صالح كأول حاكم لليمن يعترف بحدود هذه المعاهدة. وفي الحقيقة لقد بدأت فصول معاهدة «جدة» منذ مطلع 1995، الذي شهد عددًا من المناوشات الحدودية، حيث قادت هذه المناوشات «صالح» لتوقيع مذكرة تفاهم مع السعودية على ضوئها يتم اعتماد معاهدة الطائف أساساً لترسيم بقية الحدود.

وقد كان «صالح» كريماً مع الخصم اللدود لليمن، حيث لم يكتف بالتنازل عما حددته معاهدة «الطائف» كحدود غير نهائية، بل ذهب لترسيم الحدود لما كان يعرف بالشطر الجنوبي لليمن والذي لم يختلف السيناريو فيه كثيراً عن أراضي الشمال.

لقد أراد صالح من خلالها تطبيع العلاقة مع السعودية في محاولة منه لحسم هذا النزاع الطويل. في الوقت الذي كانت السعودية لا تزال مستمرة في تأكيد هيمنتها على اليمن وتفرض وصايتها عليه ودون أن تكون العلاقات بين البلدين الشقيقين مبنية على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وعلى أساس القوانين الدولية المنظمة للعلاقات بين الدول، فضلاً عن مبادئ الأخوة وحسن الجوار التي نصت عليها هذه المعاهدة والتي قامت على أساس معاهدة الطائف، وكليهما نصتا على قيام علاقات بين الدولتين وفق مبادئ الأخوة العربية والإسلامية

وحسن الجوار.

لذلك كان توقيع معاهدة «جدة» أشبه بصفقة بين نظام صالح والمملكة السعودية، جدد من خلالها التزامه بحماية نفوذها في اليمن وتسوية موضوع الحدود وفق رغبتها في الحل، في مقابل استمرار دعمها له في السلطة، والمعروف أن «صالح» عرف بعقده الكثير من الصفقات سيما التي تضمن بقائه في السلطة، وجاء هذا التنازل كتأكيد جديد من جانبه للسعودية، خاصة أنه يعرف دورها في اليمن والذي جاء به إلى السلطة منتصف 1978.

لقد نسفت معاهدة جدة كل الحقوق التاريخية التي ضمنتها معاهدة الطائف التي كان اليمن وقعها عقب هزيمة قاسية تعرض لها بسبب الدعم البريطاني والغربي لأبن سعود، وقدمت للسعودية ثلاثة أقاليم (نجران، عسير، جيزان) على طبق من فضة. دون ما ضمته أثناء حروب الثورة والتشطير وعمليات الزحف البطيء؛ في مقابل استعادة اليمن قرابة «40 ألف كم مربع» من أراضيه التي كانت تحت سيطرة السعودية، بموجب معاهدة جدة.

وقد استطاع «صالح» أن يمرر الاتفاقية عبر «مجلس النواب» الذي كان يسيطر عليه حزبه بأغلبية كبيرة رغم تحفظ العديد من الأعضاء في الحزب الاشتراكي والناصري. وقد رأت المعارضة اليمنية يومها أن معاهدة «جدة» كانت بمثابة المخدر لليمنيين، لم تحل مشاكل الشعب، بل زادتها؛ لأن المعاهدة لم تخدم سوى مصالح السعودية ولم تقدم لليمن سوى الذل والقهر والفقر؛ ليبقى اليمن تحت إمرة وسيطرة المملكة، منذ بدأت بالزحف نحو احتلال الأراضي اليمنية وحتى «عاصفة الحزم» 2015 في الوقت الراهن.

مشاريع ذات أبعاد سياسية:

عقب توقيع المعاهدة شرعت السعودية في بناء مشاريع تنموية واقتصادية في تلك المناطق، التي ظلت مهمشة حتى توقيع معاهدة جدة، فأسّست في نجران المدينة الصناعية بمساحة تقدر بـ (ستة ملايين وخمسمائة ألف متر مربع)، وزار ولي العهد حينها «عبد الله بن عبد العزيز جيزان»، وأعلن التلفزيون السعودي عن تخصيص حوالي (50 مليار ريال سعودي) لإنشاء مشاريع بنية تحتية بما فيها

إنشاء «جامعة جيزان» وتوسيع المطار وغيره من المشاريع.

وفي حديثه للفريق البحثي في «منتدى مجال» يذكر «ف، م، ق»، -وهو مواطن سعودي من جيزان- أن الدولة السعودية لم تقم ببناء مدارس ومشاريع خدمية بالمعنى المتعارف عليه في منطقتهم الحدودية، حيث كانت تقوم باستئجار بيوت كمدارس.. مبينًا أن المدارس والمشاريع الخدمية اقتصرت على المدن الرئيسية كجيزان وأبو عريش، وهي في حد ذاتها لم تكن بذات المشاريع المماثلة لها في المناطق السعودية في الرياض وجدة والمناطق الشرقية للمملكة، ولا تعكس حالة الثراء للمملكة، واقتصرت على مدارس وكلية للتربية ومستشفيات عادية وهي في معظمها طوابق أرضية.

وقال: كنا نشعر أن الدولة السعودية لم تقم بواجبها تجاهنا كما ينبغي ولم تساوي بيننا وبين سكان المناطق السعودية الأخرى، وكأن ينتابنا أننا سكان المناطق الجنوبية مواطنون من الدرجة الثانية، وهذا عَمّقَ في أوساط المجتمع السعودي نظرة دونية تجاهنا، كسكان لتلك المناطق ولجنوب المملكة عموماً، ويقولون عنا جنوبي وأنت من أهل الجنوب، ويعايروننا بأننا يمنيين باعتبار لهجتنا وخلفيتنا التاريخية ننتمي لليمن».

ويضيف: في حديثه لـ«منتدى مجال» إلى أن هذا دفع الحكومة السعودية إلى تنظيم مهرجانات شعبية وفنية بمناطق الجنوب في «نجران» و«أبها» و«الخميس» في عسير، وكذلك في منطقة جيزان، وقد صدرت مجموعة من الأغاني التي تمتدح الجنوب بطبيعته وإنسانه ومناخه، كما انتشرت برامج تلفزيونية تمتدح سكان الجنوب وتنتقد النظرة الدونية تجاههم.

وقال: «تفاجأنا عقب توقيع معاهدة «جدة» بحجم المشاريع التي تم تنفيذها في منطقتنا «جيزان» بكل محافظاتها، والتي شملت مختلف المجالات وقد شجعتنا الحكومة على بناء مساكن، في حين لم تكن تشجعنا على بناء مساكن كبيرة، وكانت الحكومة ترفض منحنا تراخيص بناء مشاريع اقتصادية وتجارية وحتى سكنية، بل كانت من قبل تعمل على تشجيع الكثير من السكان نحو الهجرة إلى المناطق السعودية في الحجاز والمنطقة الشرقية عبر التوظيف لسكان جيزان في تلك المناطق، ومنحهم قروض لبناء مساكن والعيش فيها بعيداً عن جيزان».

جدار إسمنتي وتحصينات عسكرية:

في مقابل ذلك بدأت السعودية بالتنكر لهذه المعاهدة التي منحتها كل الأراضي التي احتلتها مطلع ثلاثينيات القرن الماضي، عبر الشروع في بناء «جدار إسمنتي» على حدودها مع اليمن لمسافة تمتد نحو (ألفي كيلو متر) من البحر الأحمر غرباً، إلى حدود «سلطنة عمان» شرقاً يبلغ ارتفاعه نحو (ثلاثة أمتار) مزود بأنظمة رصد إلكترونية، في مخالفة للمادة الأولى من الملحق الرابع التي تنص مواده الأولى والثانية «على تخصيص مناطق للرّعي على جانبي الحدود بمسافة عشرين كم، ويحق للرعاة من البلدين استخدام هذه المسافة للرعي ومصادر المياه استنادًا إلى التقاليد والأعراف القبلية السائدة».

إضافة إلى ذلك شرعت السعودية ببناء العديد من المراكز والتحصينات العسكرية في مخالفة للمادة الرابعة من اتفاقية جدة التي تؤكد على التزام الطرفين بالمادة الخامسة من معاهدة الطائف، التي تنص على «التزام الجانبين بعدم إحداث أي بناء محصن في مساحة خمسة كيلومترات في كل جانب من جانبي الحدود في كل المواقع والجهات على طول خط الحدود».

كما استمرت السعودية في سياستها العدائية تجاه اليمن عبر عمليات الضم والتمدد نحو الأراضي اليمنية، عبر طرق مختلفة كعمليات التجنيس عبر مشايخ الحدود، ومنحهم رواتب شهرية، وتقديم بعض الخدمات لتلك المناطق الحدودية؛ تمهيداً لضمها إلى أراضيها أو لاستغلال سكان تلك المناطق كمناطق حماية لحدودها، ولعل ما حصل في منطقة «آل عطيف» في «رازح» بمحافظة صعدة عام 1996، شاهدًا على عملية خرق السيادة اليمنية.

وفي هذا الصدد أشارت مصادر محلية في حديثها لـ «منتدى مجال» إلى أن السعودية قامت حينها بمد شبكة كهرباء لتلك المنطقة، بنصب مجموعة من الأعمدة الكهربائية بالتعاون مع بعض أبناء العزلة الذين قامت السعودية بتجنيسهم؛ الأمر الذي اضطر أبناء العزلة -المناوئين للمشروع السعودي- إلى تدمير الأعمدة الكهربائية، ونتيجة لذلك قامت السعودية وعبر سلاح الحدود إلى التدخل لفرض الأمر بالقوة، إلا أن القبائل المجاورة اندفعت بقوة لمواجهة الجيش السعودي ومنع عملية الاختراق للسيادة اليمنية؛ ما دفع بالسعودية إلى استقدام المؤيدين لها من

أبناء العزلة إلى أراضيها وإيقاف المشروع.

وإلى جانب ذلك عملت السعودية على منع الدولة اليمنية من تنفيذ بعض المشاريع الخدمية التي تؤكد سيادتها على تلك المناطق، عبر استقطاب السكان المحليين للدراسة في المدارس السعودية ومنح الطلاب رواتب شهرية، وكذا منح الأهالي بطاقات هوية سعودية عبر بعض المشايخ التي سبق واستقطبتهم؛ ليكون ذلك أداة لجلب السكان بالمناطق الحدودية مع أراضيهم إلى السعودية، كما عملت على منح أولئك السكان وظائف كعناصر في حرس الحدود السعودي ومنحتهم الأسلحة، ليكونوا حماية للجيش السعودي في مناطق كانت يمنية.

ولعل ما حصل في بعض مناطق «الجوف» في الأيام الأخيرة من العام الماضي يؤكد السيطرة على المناطق اليمنية الملاصقة للحدود مع المملكة، حيث ظلت منطقة «اليتمة» في مديرية «خب والشعف» بعيدة عن كل ما يؤكد السيادة اليمنية عليها لحوالي 40 عامًا، حتى قام بتحريرها الجيش واللجان الشعبية التابعة لقوات صنعاء نهاية 2021م[7].

ولم تكن هذه المنطقة الحدودية الوحيدة مع السعودية التي لم تستطع الدولة اليمنية ممارسة سيادتها عليها، بفعل النفوذ والتأثير السعودي على أهلها، فعشرات المناطق في صعدة والجوف ومأرب -رغم أن الأخيرة غير حدودية إلا أن التأثير السعودي على كثير من قبائل مأرب كبير- وحجة وحضرموت والمهرة، لا وجود فعلي للسيادة اليمنية عليها رغم أنها مناطق يمنية.

وإلى جانب ذلك تستمر السعودية في استغلال الظروف السياسية والصعبة لليمن، والتي تسهم في معظمها واستغلالها للضغط على الجانب اليمني؛ لتمرير مشاريعها باليمن واستمرارها في تنفيذ سياستها القديمة عبر محاولات إضعاف الدولة اليمنية واستمرار علاقاتها مع قوى النفوذ التي صنعتها خلال العقود السابقة بعيداً عن الأطر الرسمية والأعراف الدولية.

وإضَافةً لذلك، نكثت بالوعود التي التزمت بها للرئيس السابق «علي صالح» قبل الذهاب لتوقيع معاهدة جدة، حيث تعهدت بدعم اليمن والوقوف إلى جانبه في كافة المجالات لحل مشاكله، وفي مقدمتها المشاكل الداخلية والاقتصادية، وتحسين وضع المقيمين اليمنيين في المملكة وتسوية أوضاعهم، وأن يكون للعمالة اليمنية

الأولوية في السعودية واحترام حقوقهم.

غير أنها استمرت في المعاملة السيئة للمغتربين اليمنيين حيث تفرض عليهم نظام الكفيل، ويُحرمون من حقهم في التملّك، كما يعانون من قيود إدارية وفرض رسوم وضرائب باهظة، إلى جانب التعرّض للمعاملة المهينة من قبل الكفلاء وأرباب العمل.

ويعد هذا مخالفة أخرى تضاف لسجل مخالفتها لهذه المعاهدة وغيرها من الاتفاقيات والمعاهدات السابقة، كمعاهدة الطائف التي أسّست العلاقة بين البلدين وكانت موادها كفيلة بتنظيم العلاقات على أساس التعاون والاحترام المتبادل، لولا التعنت السعودي وذهنية الاستعلاء والغرور لحكام السعودية التي تتميز بالرغبة في الاستحواذ وقضم أراضي الآخرين رغم المساحات الشاسعة الواقعة تحت حكمهم، وهي في أغلبها أراضٍ خام لم يتم استثمارها أو تنقيبها أو استصلاحها.

ومن المعلوم أن مشكلة الخلافات الحدودية تتصل بمشاعر الكرامة لدى الشعوب التي تعتبر السيطرة عليها والتحكم فيها وإدارتها إحدى جوانب ممارسة السيادة الوطنية، وهذه المشكلة لا تنحصر بالخلاف مع اليمن، بل إنها تمثل جانبًا من أزمة غير معلنة بين السعودية ومعظم جيرانها. حيث واصلت السعودية سياسة الضغط على اليمن وفرض التبعية عليه، وتحديد خياراته السياسية وكثيراً ما اقترنت مواقف اليمن السياسية لقضايا المنطقة بالرؤية السعودية في الملفات الساخنة بالمنطقة وغيرها من القضايا الإقليمية.

وإلى جانب ذلك استمرت السعودية في سياستها الاستعلائية تجاه اليمن، وكثيراً ما اقترنت المساعدات الشحيحة التي تقدمها له بالمَن، وهو لا يعكس حجم الأذى الذي ألحقته به منذ بدأت علاقة البلدين الجارين، وما فوتته عليه من فرص كانت كفيلة بتغيير الحالة الاقتصادية للشعب اليمني، وفي مقدمتها تجميد عمليات التنقيب عن النفط في المناطق اليمنية في محافظة الجوف وشرقي مأرب، حيث يُعتقد وجود مخزون كبير من النفط والغاز في هذه المناطق[8].

كما استمرت السعودية في محاولة الضغط على اليمن؛ لمد أنبوب نفطي باتجاه بحر العرب مروراً بالأراضي اليمنية في حضرموت والمهرة، ليشكل خطاً بديلاً عن الخط البحري الذي يمر عبر «مضيق هرمز» خشية إقدام إيران على إغلاق

«مضيق هرمز» في ظل تردي العلاقة الإيرانية الأمريكية وأزمة الملف النووي الإيراني.

بدأت الفكرة عام 2002، وكشفت تقارير عديدة أنّ «صالح» وافق من حيث المبدأ على مقترح إنشاء خط الأنابيب، ولكن كان هناك نقطة خلاف حول الترتيبات الأمنية، حيث أصرّت السعودية على ترتيبات أمنية مشتركة للمنطقة التي سيمر منها الأنبوب؛ في حين أصرّ «صالح» على أن تتولى اليمن كافة الترتيبات الأمنية، بناءً على مبدأ السيادة، ثم تطور الموقف السعودي بعد موافقة «صالح» على الترتيبات الأمنية المشتركة، إلى المطالبة بالسيادة الكاملة على ممر خط الأنبوب.

وقد كشف الشيخ «علي الحريزي» وكيل «محافظة المهرة» السابق في تحقيق لـ «قناة الجزيرة» جانبًا من المفاوضات التي جرت بين الرئيس السابق «علي صالح» والسعودية لمدّ أنبوب النفط عبر الأراضي اليمنية، والعديد من نقاط الخلاف التي حالت دون تنفيذ المشروع في تلك الفترة[9].

لقد ساعدت الطبقة الحاكمة في صنعاء السعودية على اتخاذ خطوات أكثر جرأة في الشأن اليمني، حيث منحتها الضوء الأخضر لضرب العديد من المناطق اليمنية في صعدة وحجة وعمران أثناء الحرب السادسة (2009-2010)، التي تدخلت فيها السعودية إلى جانب الجيش في مواجهته لأنصار الله «الحوثيين».

كما تدخلت السعودية في أحداث 2011، وكانت مسؤولة عن فشل التغيير في اليمن في نظر كثير من اليمنيين، وقد استغلت تلك الأحداث وما تلاها في زيادة نفوذها وتحقيق مصالحها في اليمن، وصولاً إلى إعلان الحرب عليه؛ في محاولة منها لإعادة حلفائها إلى السلطة بعد أن وجدت أنها خسرت أوراقها في 21 سبتمبر2014، والتي ظلّت تمسك من خلالها بجميع خيوط اللعبة السياسية في اليمن لعقود طويلة.

مصير اتفاقية جدة في ظل الواقع الجديد:

ظلت الجمهورية اليمنية ملتزمة بمعاهدة «جدة» منذ توقيعها في الـ 12 من يونيو 2000، رغم ما منحته هذه المعاهدة للسعودية من مكاسب ظل اليمنيون يعتبرونها حقوقاً تاريخية لبلدهم، حيث لم يستطع أحد من حكام اليمن السابقين

تغيير معطيات معاهدة الطائف، كما أن السعودية ضلّت منذ توقيعها على هذه المعاهدة تفرض سياستها مع اليمن على أساس تأكيد هذه المعطيات.

ورغم حصولها على تلك المكاسب، إلا أنها استمرت في سياستها السلبية تجاه اليمن وتأكيد تفوقها عليه، ولم تستثمر تلك اللحظة التاريخية في تأسيس علاقة معه قائمة على الاحترام، واعتمدت على تفوقها المادي وما تمتلكه في اليمن من نفوذ، وقد عمّق تمسّك الأطراف المتصارعة بوساطتها في2011م هذه النظرة، فحصل مالم تتوقع حدوثه؛ عندما خسرت أوراق اللعبة السياسية في اليمن عشية نجاح الثورة الشعبية التي قادها أنصار الله في 21 سبتمبر 2014، لتصحيح مسار ثورة فبراير2011، ورفع الوصاية الخارجية عن اليمن التي عززتها المبادرة الخليجية وفي مقدمتها الوصاية السعودية والهيمنة الأمريكية.

لقد ظلت السعودية وعبر تلك القوى هي التي تتحكم في المشهد السياسي والواقع الاجتماعي والاقتصادي في اليمن طيلة العقود الماضية، حتى بات اليمن يوصف من قبل الكثيرين بأنه «الحديقة الخلفية للسعودية». لكن ذلك الواقع المفروض على اليمن كشعب ودولة ما كان له أن يستمر في ظل متغيرات جديدة حصلت على الساحة اليمنية، ودفعت بأنصار الله كقوة ثورية وشعبية نجحت في إسقاط منظومة الحكم المدعومة من السعودية، وبلورة رؤية وطنية لليمن قائمة الشراكة الوطنية، واحترام السيادة اليمنية.

غير أن هذا الواقع الجديد الذي توافق عليه اليمنيين عبر «اتفاق السلم والشراكة الوطنية» برعاية أممية بعيداً عن تأثيرات الوصاية السعودية، لم تستطع المملكة تقبله، فأوعزت إلى أياديها في الداخل اليمن لتقديم استقالتهم، بعدما عجزوا عن تنفيذ مشروع تقسيم اليمن الذي رعته المملكة وأشرفت عليه القوى الغربية.

كان السيد «عبد الملك بدرالدين الحوثي» دعا مراراً إلى أن اليمن سيكون إيجابياً في علاقاته مع محيطه العربي والإسلامي، وكذلك في علاقاته الدولية. لكن السعودية لم تستطع تقبل الواقع الجديد الذي فرضته الثورة الشعبية في 2014، وبعد عدة أشهر من التردد السعودي يقابله العديد من الدعوات لقيادة المملكة من قبل أنصار الله بتصحيح مسار العلاقات اليمنية- السعودية؛ اندفعت المملكة بقوة إلى الحرب على اليمن، عبر تحالف عربي وتأييد غربي واسع بعد أن أدركت

أنها لم تستطع قبول الواقع الجديد فيه.

وقد كشفت الحرب على اليمن بقيادة السعودية مدى التخبط السعودي؛ وذلك نتيجة لسياستها السلبية وغير المفهومة في إطار العلاقات الدولية، حيث رسمت المملكة علاقاتها مع اليمن؛ بعيداً عن الأطر الرسمية والقوانين المنظمة للعلاقات الدولية بين الأمم والشعوب، ما جعل تلك العلاقة بعيدة عن الاحترام ومبادئ حسن الجوار والمصالح المشتركة المنظمة لمبادئ التعاون الدولي.

وبما أن اليمن بلد جار وتربطه العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مع السعودية، فإن البلدين كانا بحاجة لعلاقات مبنية على أسس سليمة تُحترم فيها الاتفاقات البينية، لكن السعودية لم تشأ أن تكون علاقاتها باليمن قائمة على السيادة لليمن والندية، فانهارت بسقوط قوى النفوذ التابعة لها، فاندفعت للحرب، وكان ذلك اختراقاً واضحاً وصريحاً للمعاهدات والاتفاقيات الموقعة بين البلدين والتي تنص أهم موادها على عدم الرجوع للقوة لحل الخلافات البينية.

وإلى جانب ذلك انساقت السعودية لانتهاك القوانين الدولية التي لا تجيز استخدام القوة لفرض أمر واقع، بعيداً عن الرجوع للقواعد الدولية المنظمة للقانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة، إذ أن امتلاكها للقوة والدعم الدولي لا يخولها انتهاك المعاهدات الموقعة بين البلدين والقوانين المنظمة للعلاقات الدولية.

كما أن «القانون الدولي لا يجيز القيام بعمليات عسكرية دون إذن صريح أو ضمني من الأمم المتحدة، باعتبار أنها المخولة بممارسة العمليات العسكرية في حال رأت بأن هناك تهديد أو إخلال أو أي عمل من أعمال العدوان». وبما أن السعودية لم تقم أدنى اعتبار لمبادئ الأخوة والمصالح المشتركة، وانتهكت المعاهدات الموقعة بين البلدين، إلى جانب القوانين الدولية من خلال شن الحرب، ومحاولة تحقيق أطماعها على حساب سيادة اليمن ومصالحه.

وقد أشار العديد من المفكرين العرب إلى أن الحرب السعودية على اليمن ستكون لها نتائج سلبية على السعودية، وسترسم مسار العلاقات بين البلدين مستقبلاً، على أساس الاعتراف بحقوق اليمن التاريخية في عسير ونجران وجيزان، حيث أشار المفكر العربي الكبير «محمد حسنين هيكل» إلى أن هذه المناطق تشكل هاجس في أذهان حكام السعودية، وهو ما يجعلهم يدفعون الأموال لقوى النفوذ السعودي

في اليمن للمحافظة على هذه المناطق[10].

كما أشار إلى ذلك المفكر المصري «رفعت السيد أحمد» بقوله: «ونحسب أن هذه الحرب بنتائجها ستكون سبباً تاريخياً كبيراً لنهاية الدور السعودي في اليمن، وربما نهاية الدولة السعودية ذاتها؛ لأن التضحيات التي قدمت على مذبح الحرب، ثمنها غالٍ للغاية وهي من شدة هولها وقسوتها لن تعيد عقارب الساعة إلى الوراء، بل ستكون فاتحة لعالم جديد من العلاقات بين الدولتين؛ لن يستطيع فيه اليمنيون نسيان طعم الدم.. والنار التي زرعتهما الدولة السعودية في قلب هذا البلد.. الذي كان (سعيداً) قبل أن يُطل عليه ليل «آل سعود» الطويل !!»[11].

لقد منحت الحرب على اليمن وقيادة السعودية لهذه الحرب القوى الوطنية وفقاً للشرعية الشعبية وشرعية المواجهة ضد العدوان، مراجعة تلك الاتفاقات والمعاهدات الموقعة مع الجانب السعودي، الذي لم يدرك المتغيرات اليمنية ويستجب لتصحيح العلاقات البينية، حيث أن السعودية قد انتهكت كل الاتفاقات والمعاهدات الموقعة بين البلدين من خلال شنها الحرب؛ بغرض تحقيق أطماعها في اليمن، وفي مقدمتها إعادة وصايتها عليه، وضمان استمرار مكاسبها التي عززتها معاهدتي الطائف وجدة.

وذلك لأن تلك المعاهدات فرضت من خلال الحرب غير المتكافئة في مرحلتها الأولى، ثم جرى الموافقة على منح الحقوق اليمنية لجار غني ومتسلط من قبل سلطة ارتبطت بالسعودية منذ يومها الأول، وجاءت إليها بموافقتها ولضمان بقاء مكاسبها ونفوذها في اليمن، ولم يحترم كافة المواثيق التي نصت عليها هذه المعاهدتين، فضلاً عن مبادئ حسن الجوار.

وبما أن اليمنيين تخلّصوا من تلك القوى التي حافظت على المكتسبات السعودية على حساب مصلحة اليمن طيلة بقاءها في السلطة، عبر ثورة شعبية أطاحت بتلك القوى، ودعوا السعودية إلى مراجعة علاقتها مع اليمن على أساس احترام السيادة وحسن الجوار، لكنها لم تستجب، ثم انساقت لقيادة الحرب عليه ولم تراعِ الاتفاقات والمعاهدات الموقعة بين البلدين، ولم تستجب لنداءات السلام، واستمرت في انتهاك السيادة اليمنية. فإنه يحق لليمن التخلي عن التزاماته في مقابل إسقاط السعودية لالتزاماتها تجاه اليمن؛ طبقاً لقاعدة المعاملة بالمثل والالتزامات المتقابلة

بين الدول، لا سيما وأن السعودية لم تلتزم بأي بند من بنود تلك المعاهدات الموقعة بين البلدين طيلة الفترات السابقة، وكان شنها للحرب هو الإجهاز الأخير على مصير تلك الاتفاقات والمعاهدات، بل في مسار العلاقة بين البلدين.

وفي مراجعتنا لبنود معاهدة «جدة» نجد أن هذه المعاهدة قامت على أساس معاهدة الطائف، حيث تنص المادة الأولى على الآتي: «يؤكد الجانبان المتعاهدان على إلزامية وشرعية معاهدة الطائف وملحقاتها بما في ذلك تقارير الحدود الملحقة بها، كما يؤكدان التزامهما بمذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين في 27 رمضان 1415هـ».

وإذا قيل إن «معاهدة جدة» الموقعة عام 2000 قامت بترسيم الحدود بشكل نهائي، فإنه لا بد أن يقال أنها قامت على أساس «معاهدة الطائف» واحترام بنودها والانطلاق منها ومن شرعيتها، وسواء كان الحديث عن «اتفاقية جدة» أو معاهدة الطائف، فإن إعلان الحرب على اليمن بقيادة السعودية؛ بمثابة إلغاء لتلك المعاهدات من جانب السعودية، ومن هنا «يحق لليمنيين إعادة الوضع السياسي والقانوني إلى ما قبل معاهدة الطائف 1934، والمطالبة بحقوقهم التاريخية»[12].

وإذا لم يكن العدوان وحده هو الانتهاك الأول في مسيرة الانتهاكات السعودية للمعاهدات والاتفاقيات الموقعة مع اليمن، وإن كان هو الصورة الأبلغ وضوحاً في مسيرة العلاقة اليمنية-السعودية، فإن الانتهاكات السعودية لتلك المعاهدات بدأت منذ يومها الأول، تم من خلال تكريس احتلالها لتلك المناطق، واستمرارها في انتهاك حقوق العمال اليمنيين داخل أراضيها وفي هذه المناطق التي لم تحددها معاهدة الطائف كأراضٍ سعودية وأبقت لها وضع قانوني خاص، تم تحديده بعشرين عام قابلة للتجديد مالم يرغب أحد الأطراف في تعديلها.

لقد كانت السعودية تقوم بتلك الانتهاكات طيلة العقود الماضية، نظراً لتهاون النظام السابق بالسيادة الوطنية واستهتاره بحقوق العاملين اليمنيين في السعودية، وصولاً إلى الطرد الجماعي لهم في كثير من المحطات السياسية وبمبررات شتى، غير أن المتغيرات الجديد في اليمن في ظل صمود اليمنيين في وجه الحرب التي تقودها السعودية على بلدهم، تعتبر مبرراً إضافياً لتغيير تلك المعطيات المفروضة.

«وبالتالي، تصبح اليمن بموجب ذلك غير ملتزمة ببنود الاتفاقية وتصبح

الأراضي اليمنية (جيزان- ونجران- وعسير) التي استولت عليها السعودية في ثلاثينيات القرن الماضي في وضع محل نزاع من جديد بين البلدين، وتصبح المقاومة على حدود جيزان ونجران وعسير ليست مجرد رد للعدوان، وإنما حرب تحرير واستعادة للأراضي المغتصبة»[13].

ذلك «أن نصوص المعاهدات بين الدول غير قابلة للتجزئة، أو التطبيق الانتقائي من أي طرف، أو إخلال ببعض أحكامها يؤدي إلى اختلال البعض الآخر، ويمكن أن يسقط التزامات الطرف الآخر ، وفي هذا خطورة كبيرة على مستقبل العلاقات بين الطرفين وعلى الأمن الإقليمي والمصالح الدولية في المنطقة، وهو ما يحذر منه الكثير من المحللين الدوليين والمحليين، اذا ما زادت الضغوط السعودية على اليمن وقابلتها ضغوط داخلية من القوى السياسية اليمنية تفرض عليها التخلي عن التزاماتها في مقابل إسقاط السعودية لالتزاماتها تجاه اليمن طبقًا لقاعدة المعاملة بالمثل والالتزامات المتقابلة بين الدول، وهو ما سيئول بالأوضاع بين البلدين إلى الوضع المماثل بين أفغانستان وباكستان»[14].

لذلك يجب على السعودية أن تعيد النظر في علاقتها مع اليمن، وفي مقدمة ذلك: الاستجابة لمطالب اليمنيين، وذلك أن تتخذ قراراً شجاعاً بوقف الحرب ورفع الحصار، كخطوة أولى للوصول إلى حل سياسي، ليتم فيما بعد تصحيح مسار العلاقة بين البلدين وفق أسس سليمة يكون أساسها الاحترام المتبادل وحسن الجوار. وإذا لم تستجب لذلك فاليمنيين سينظرون لتلك الاتفاقات والمعاهدات الموقعة بين البلدين جزاء من الماضي، حيث باتوا يعتقدون أن تصحيح مسار العلاقات مع السعودية بعيداً عن تلك المعاهدات واحد من نتائج هذه الحرب التي فرضت عليهم.

العلاقات الشعبية:

رغم ثراء السعودية، إلا أن المملكة فشلت في تعميم الهوية السعودية كهوية وطنية جامعة، إلى جانب فرض الرؤية الوهابية على مناطق (نجران وعسير وجيزان)، حيث يظل سكان تلك المناطق يشعرون بهويتهم الخاصة؛ كامتداد للهوية والثقافة اليمنية.

فالخارطة المذهبية في (عسير وجيزان ونجران) لا تزال فسيفسائية من حيث النسيج القبلي والمذهبي. رغم التجريف المستمر من قبل الحكومة السعودية، حيث لا تزال كل المذاهب الإسلامية توجد في تلك المنطقة بما فيها المذهب الرسمي الذي حقق بعض الانتشار هناك؛ نتيجة خلوّ المنطقة من المدارس الفكرية الفاعلة، والتأثير الكبير للمذهب الرسمي للدولة السعودية، ويوجد في المنطقة الجنوبية المذهب الشافعي والمالكي إضافة إلى الزيدي، وتقطن نجران أغلبية ساحقة تنتمي إلى المذهب الإسماعيلي وله مرجعيته المحلية الخاصة به (المكارمة)[15].

وإلى جانب ذلك، لا تزال العادات والتقاليد اليمنية سارية لدى سكان تلك المناطق، وذلك نتيجة للشعور بالانتماء للهوية اليمنية، ففي التراث لا تزال الألحان التراثية اليمنية تظهر في الأغاني النجرانية والجيزانية وفي مناطق عسير، ولا يزال سكان تلك المناطق يشدون بألوان التراث والأغاني والرقصات والأهازيج الشعبية الموجودة في مناطق صعدة والجوف وفي مناطق حجة، كالزامل، والمثلوث، والدّان، ورقصة السيف ذات الحركات السريعة والمنسجمة مع قرع الطبول، والعزاوي المتميزة برشاقتها والتي يختص بها الشباب.

فضلا عن المحافظة على الأكلات الشعبية والزّي الشعبي لتلك المناطق، وأهمها لبس السلاح والتزين به في المناسبات العامة في الأعياد والأعراس، ويتم ارتداءه مع القميص «الشميز» والفوطة أو الحوك، حيث حافظ سكان تلك المناطق على لبس الحزام كجزء أساسي في مظهر الرجل يثبت فيه سلاحه سواء خنجراً أو جنبية، وقد يكون الحزام منجماً بالمعدن كأسلوب زخرفي جمالي[16].

يعتبر لبس السلاح في هذه المناطق امتداد للزي الشعبي اليمني، الذي لم تستطع السعودية أن تمنعه؛ كونه جزء أصيل من هوية سكانها رغم حرصها في تطبيق النموذج الرسمي للزي السعودي القائم على الثوب والعقال.

كما أن حجم الاختلاط القبلي لسكان (جيزان ونجران وعسير) مع المناطق المقابلة لها -في محافظة صعدة والجوف وحجة- كبير، حيث نجد الكثير من صِلاة القرابة في النسب والمصاهرة، ففي نجران وعسير نجد الاختلاط القبلي مع محافظة صعدة خاصة وأن اليامين «سكان نجران وعسير» تربطهم صلات قرابة ونسب مع قبيلة حاشد[17].

كما أن الاختلاط القبلي بين قبائل يمنية وسعودية موجود في المناطق الغربية لمحافظة صعدة كمديرية رازح وشدا، حيث نجد مجموعة من العزل والمناطق اليمنية تشكل قبيلة واحدة وتنتمي لشيخ واحد مع المناطق والعزل القريبة منها في الحدود السعودية، وأهما قبائل «آل علي» و«بني صفوان» و«بني عبيد» و«الأزهور» و«آل عطيف» و«عقارب» و«آل الوقيشي» و«الوقر»، وهي تتحد مع القبائل السعودية في: حميّة والحبرة والكعوب والعبادل وغيرها من القبائل.

وتؤكد المصادر القبلية التي تحدثت لـ « منتدى مجال» أن عملية ترسيم الحدود بين الجانبين اليمني والسعودي لم تؤثر على عمليات التداخل القبلي وعمليات المصاهرة بين القبائل اليمنية والسعودية.

خـــتامًا:

من المتعارف عليه في تاريخ المعاهدات والاتفاقيات بين الدول، أن الخروج عن بنودها من قبل أي طرف قد يعرضها للمراجعة الشعبية والقانونية والدولية، وهو بالضبط ما ينطبق على «معاهدة الطائف» و«اتفاقية جدة»، إذ تؤكدان على أهمية حسن الجوار، وعدم التدخل في شؤن الغير، وتسهيل حركة التنقل والاستثمار والتجارة والإقامة وغيرها.

ومن هذا المنطلق وفي ظل الإخلال السعودي الواضح ببنود معاهدة الطائف واتفاقية جدة بدءا باستمرار تدخلها في الشأن اليمني وإعلانها الحرب عليه في العام 2015م وما رافق ذلك من ممارسات تتعارض بشكل صارخ مع بنودهما، خصوصاً ما أقدمت عليه الحكومة السعودية من ترحيل للعمالة اليمنية وعسكرة الحدود.. كل ذلك يوفر أسباب كافية لإعادة النظر في العلاقات بين البلدين وما يتصل بها من اتفاقيات ومعاهدات، ومن ضمنها اتفاقيتا «الطائف وجدة» اللتان قدّم اليمن بموجبهما الكثير من التنازلات للطرف السعودي، مقابل أن يكف الأخير أذاه وتدخلاته في الشأن الداخلي اليمني.

قائمة المراجـــع:

1 - Sarah Philips Yemen›s Democracy Experiment in Regional Perspective p99 - 100

2 - F. Gregory Gause Saudi-Yemeni Relations: Domestic Structures and Foreign Influence p4

3 - تحولات العلاقات اليمنية السعودية خلال قرن https://assafirarabi.com/ar

4 - أنظر: مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر-قضايا ومواقف، الأفاق للطباعة والنشر (1429-2088) ، ط2، الجمهورية اليمنية، صنعاء، ص 233.

5 - المصدر اليمني: 31/12/https://marsadyemen.com/2021

6 - تحولات العلاقات اليمنية السعودية خلال قرن- مرجع سابق.

7 - عُقدة الجار.. لماذا ظلت السعودية تناهض الوحدة اليمنية منذ عقود؟ https://almawqeapost.net/interviews/43200

8 - انظر راجع: مأرب الورد، لغز توقف التنقيب بمحافظة الجوف اليمنية، تقرير، الجزيرة نت، الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness

9 - راجع فيلم النوايا المبيتة موجود على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=NLeshRPifpw

10 - أنظر لقاء مع محمد حسنين هيكل في 5/4/،2015، على قناة cps https://www.youtube.com/watch?v=HvXe4_cEG3E

11 - رفعت السيد أحمدhttps://ida2at.org/article/957

12 - إيهاب شوقي، هل يحق لليمن المطالبة بأراضيها بعد انتهاك اتفاقية جدة ومعاهدة الطائف؟ 02/07/https://www.motabaat.com/2019

13 - المصدر السابق.

14 - يحيى محمد الماوري: https://www.mohamah.net/law

15 - أنظر مدونة البندر | عمر البدوي: انحسار الشافعية من جنوب السعودية: ماذا خسرت" القنفذة" بجفاف طبيعتها الدينية؟ http://albdawi.blogspot.com/201402//blog-post_18.html

16 - ليلى البسام، الأزياء التقليدية في منطقة جازان وعلاقتها بالبيئة والمجتمع،

الثقافة الشعبية، العدد 31، https://www.folkculturebh.org/ar/

17 - تقرير خاص بموقع CNN بالعربية، بعنوان صعدة-نجران-جيزان: هل يظهر «حزام شيعي» بالسعودية؟

http://archive.arabic.cnn.com/2009/middle_east/1115//Shitte.Saada

منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري